الاتحاد الاوروبي

يضع معايير صارمة أمام الذكاء الاصطناعي

يسعى الاتحاد الأوروبي إلى لجم الذكاء الاصطناعي والسيطرة عليه من خلال قواعد ومعايير تنظم استخدامه. وفي هذا الإطار ناقش البرلمان الأوروبي مشروع قانون الذكاء الاصطناعي، فما هي ملامحه ومبادئه الأساسية؟

أقرّ مشروعون في الاتحاد الأوروبي، تعديلات على مسودة لقواعد الذكاء الاصطناعي، يرى كثيرون أنها ضرورية لتنظيم استخدامات هذه التقنية الثورية، بينما ينظر إليها آخرون بأنها تمثل "حواجز تشريعية" أمام تطوير هذا المجال الذي له استعمالات مفيدة أيضًا وعلى درجة عالية من الأهمية.

ومن بين التعديلات التي أقرّها المشرعون في مسودة قواعد الذكاء الاصطناعي، حظر استخداماته في رصد القياسات الحيوية مثل بصمة الوجه والصوت.

كذلك تشمل التعديلات، إلزام مستخدمي الأنظمة التوليدية للذكاء الاصطناعي مثل "تشات جي بي تي"، بالكشف عن أن المحتوى الناتج عنها، تم بالاستعانة بهذه التقنية.

ويريد المشرعون من الشركات، الكشف عن أي مواد محمية بحقوق الملكية الفكرية تستخدمها في تدريب أنظمتها للذكاء الاصطناعي.

وتقوم فكرة الإطار التنظيمي للاتحاد الأوربي بالنسبة للذكاء الاصطناعي على تحليل تلك الأنظمة، وتصنيفها وفقًا للمخاطر التي تشكلها على المستخدمين.

وتمثل المخاطر غير المقبولة، تلك التي تعتبر تهديدًا للمستخدمين وسيتم حظرها، مثل التلاعب السلوكي المعرفي للأشخاص أو المجموعات الضعيفة، كالألعاب التي يتم تنشيطها بالصوت والتي تشجع على السلوك الخطير لدى الأطفال.

ويندرج تصنيف الأشخاص على أساس السلوك أو الحالة الاجتماعية والاقتصادية أو الخصائص الشخصية، تحت الفئة الأولى من المخاطر.

وقد يسمح ببعض الاستثناءات مثل أنظمة تحديد الهوية عن بعد، حيث سيتيح ذلك محاكمة المجرمين الخطيرين، شريطة موافقة المحكمة.

أما الفئة الثانية من المخاطر فهي العالية، أي التي تؤثر سلبًا على السلامة أو الحقوق الأساسية، وستقسّم إلى أنظمة الذكاء الاصطناعي المستخدمة في المنتجات التي تندرج تحت تشريعات السلامة في الاتحاد الأوروبي، ويشمل ذلك الألعاب والطيران والسيارات والأجهزة الطبية والمصاعد.

وستندرج أنظمة الذكاء الاصطناعي في ثمانية مجالات محددة يجب تسجيلها في قاعدة بيانات الاتحاد الأوروبي، وهي تحديد الهوية وتصنيف الأشخاص، وإدارة وتشغيل البنية التحتية الحيوية، والتعليم والتدريب المهني، والتوظيف وإدارة العمال والوصول إلى العمل الحر، والتمتع بالخدمات الأساسية الخاصة والخدمات والمزايا العامة، وتطبيق القانون، وإدارة الهجرة واللجوء ومراقبة الحدود، والمساعدة في التفسير القانوني وتطبيق القانون.

وستقيّم جميع أنظمة الذكاء الاصطناعي عالية المخاطر قبل طرحها، وأيضا طوال دورة حياتها.

ويقع الذكاء الاصطناعي التوليدي في الفئة الثالثة للمخاطر، إذ يؤكد الاتحاد الأوروبي على ضرورة توافق ذلك النوع من الذكاء مثل "تشات جي بي تي" مع متطلبات الشفافية.

وتتضمن متطلبات الشفافية، الكشف عن أن المحتوى تم إنشاؤه بواسطة الذكاء الاصطناعي، وتصميم النموذج لمنعه من توليد محتوى غير قانوني، ونشر ملخصات للبيانات المحمية بحقوق النشر والمستخدمة للتدريب.

وأخيرًا، يجب أن تمتثل أنظمة الذكاء الاصطناعي ذات المخاطر المحدودة مع الحد الأدنى من متطلبات الشفافية التي من شأنها أن تسمح للمستخدمين باتخاذ قرارات مستنيرة. أي بعد التفاعل مع التطبيقات، يمكن للمستخدم بعد ذلك أن يقرر ما إذا كان يريد الاستمرار في استخدامه.

ويجب توعية المستخدمين عند تفاعلهم مع تقنيات الذكاء الاصطناعي، ويتضمن ذلك تلك التي تنشئ محتوى الصور أو الصوت أو الفيديو أو تتلاعب به، كالتزييف العميق على سبيل المثال.

وبالنسبة للخطوة التالية بالنسبة للمشروع، فستكون المحادثات مع دول الاتحاد الأوروبي بشأن الشكل النهائي للقانون، من أجل إلى اتفاق بحلول نهاية هذا العام.

مدير شركة Open A I الأمريكية، سام ألتمان، التي طورت برنامج المحادثة "تشات جي بي تي/ Chat GPT" حذر من التنظيم الزائد خلال زيارته إلى ألمانيا، لكنه تراجع عن تهديده السابق بعدم توفير خدمات "تشات جي بي تي" في أوروبا. وأشار إلى أن وضع قواعد للذكاء الاصطناعي أمر جيد من حيث المبدأ، لكن "نحتاج للوضوح". ألتمان شخصية مرموقة ولكلامه وزن في مجال الذكاء الاصطناعي، فخلال زيارته إلى ألمانيا استقبله المستشار أولاف شولتس.

الضغوط التي تمارسها شركة Open A I والشركة الأم مايكروسوفت، لا تثير قلق عضو البرلمان الأوروبي رينيه ريبازي، فهو يرى أن السوق الأوروبية جذابة جدًا لمقدمي خدمات الذكاء الاصطناعي، ولا يستطيعون تجاهلها. ويقول ريبازي الذي ينتمي لكتلة الاشتراكيين الديمقراطيين في البرلمان الأوروبي "من يريد أن يبيع/ تقديم ذكائه الاصطناعي هنا، يجب أن يمتثل لمعاييرنا".

من المرجح أنه يجب الانتظار حتى بداية عام ٢٠٢٥ ليكتمل قانون الذكاء الاصطناعي ويدخل حيز التنفيذ في أوروبا، إذ أنه ليس بحاجة لموافقة البرلمان الأوروبي فقط، وإنما موافقة جميع الدول الـ ٢٧ الأعضاء في الاتحاد أيضا. وتطورات الذكاء الاصطناعي مثل "تشات جي بي تي" لم تكن مطروحة في الأسواق قبل عامين ويمكن أن يكون الذكاء الاصطناعي قد تطور بشكل كبير حين تدخل قواعد الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ.

والنائب فوس الذي ينتمي لكتلة المسيحيين الديمقراطيين يهتم منذ أعوام بالذكاء الاصطناعي ويساهم بشكل فعال في صياغة قانون الاتحاد الأوروبي للذكاء الاصطناعي، ويحذر من التعامل بحظر صارم مع الذكاء الاصطناعي، بقوله "لأسباب تنافسية ولأننا متخلفون، في الواقع نحن بحاجة لمزيد من الانفتاح للتعامل بشكل مكثف مع مسألة الذكاء الاصطناعي. لكن ما يظهر لدى الأغلبية هنا في البرلمان الأوروبي، هو أنها تسترشد بالمخاوف والقلاقل وتحاول استبعاد كل شيء".